

المفاهيم الاقتصادية الأساسية المستخدمة

في التحليل الاقتصادي الكلي

أولاً: مقدمة:

هناك الكثير من المفاهيم الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون في النظرية الاقتصادية الكلية. حيث يتكون النشاط الاقتصادي ككل من مجموعة من الظواهر الاقتصادية كالاستهلاك، والادخار، والاستثمار.... وعندما يمكننا التعبير عن أحجام أو كميات هذه الظواهر بشكل رقمي نطلق عليها اسم "المتغيرات الكمية Quantitative Variables" وعندما لا يمكن التعبير عنها بشكل رقمي نطلق عليها اسم "المتغيرات النوعية Qualitative Variables" وبشكل عام عند الحديث عن المتغيرات الاقتصادية في مجال التحليل الاقتصادي الكلي فالمتغيرات الكمية هي المقصودة. وحتى لا يكون هناك اختلاف في المعاني والمدلول للطالب والقارئ الكريم، فإننا نرى أنه من المفيد التعرض لبعض هذه المفاهيم الأساسية المستخدمة من قبل العاملين المهتمين بقضايا التحليل الكلي. ومن أهم هذه المفاهيم المستخدمة:

ثانياً: التيار والرصيد (التدفقات):

إن التيارات والأرصدة "Stocks and Flows" هي متغيرات قد تكبر وقد تصغر على مر الزمن. والفرق المميز هو أن الرصيد كمية مقاسة في لحظة زمنية معينة، أما التيار فهو كمية يمكن أن تقاس فقط خلال فترة من الزمن. فعلى سبيل المثال: يمكننا القول أن رصيد الماء في بحيرة الأمل بلغ في 3 مليون م³ في لحظة معينة، أما كمية المياه المتدفقة في النهر فتبلغ 6 مليون م³ في السنة. ولتطبيق الفكرة نفسها على المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن القول: إن كمية النقود المتداولة في المجتمع في تاريخ معين هي رصيد، لكن إنفاق النقود في هذا المجتمع يعتبر تياراً. وعندما نقول أن الكمية النقدية المتداولة هي 300 مليار دولار، لا معنى لهذا الكلام إلا إذا حددنا اللحظة الزمنية التي كانت فيها هذه الكمية متوافرة فعلاً.

وهنا نلاحظ أن رصيد بحيرة الأمل من المياه لا بد من أن يتزايد بفعل التيار، إذا كان التيار الداخل من النهر أكبر من التيار الخارج من البحيرة. هذا يعني أن هناك علاقة بين التيار والرصيد. حيث يزداد رصيد المجتمع من المخزون الرأسمالي إذا كان تيار الاستثمارات خلال فترة زمنية محددة أكبر من تيار الاهتلاكات في الأدوات والتجهيزات الرأسمالية، وخلال الفترة نفسها. بمعنى أن الرصيد لا يحتاج أن يتم تحديده ضمن فترة زمنية محددة، بينما التيار لا بد من تحديده بفترة زمنية. نلاحظ هنا أن الاستثمار هو التغيير في رصيد رأس المال، فرصيد رأس المال يمكن زيادته فقط عن طريق زيادة التدفق (التيار) في الاستثمار في السلع الرأسمالية المختلفة.

وأيضاً يمكننا توضيح ذلك من خلال التفريق بين الدخل والثروة. حيث يعتبر الدخل تدفقاً (تياراً) نقدياً يوجد قوى شرائية لدى الفرد، وهو يتغير بتغير الفترة الزمنية، كالدخل اليومي أو الدخل الشهري أو

الدخل السنوي. أما الثروة فهي رصيد في لحظة زمنية معينة، وتمثل رصيد الفرد أو المجتمع من السلع المادية وغير المادية في لحظة معينة. وتعمل الثروة (وهي الرصيد) على تدفق الدخل.

ثالثاً: العرض الكلي والطلب الكلي:

يمثل الطلب الكلي الإنفاق الكلي للمجتمع الذي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات والواردات).

أما العرض الكلي فيمثل مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني في فترة زمنية معينة مضافاً إليها الواردات من الخارج من سلع وخدمات. وتعتمد الكمية المعروضة على عدة عوامل منها:
1. الطاقة الإنتاجية للاقتصاد: وتتحدد بما يملكه المجتمع من موارد بشرية وموارد طبيعية أو معارف تقنية.

2. مستوى التوظيف في الاقتصاد: كلما كان المجتمع قريباً من مستوى التوظيف الكامل كان من الصعب زيادة العرض الكلي، حيث أن جميع موارد الاقتصاد الطبيعية والبشرية تكون موظفة توظيفاً كاملاً.
إن هدف التحليل الاقتصادي الكلي هو تحقيق التوازن على المستوى القومي من خلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، كما سنرى لاحقاً.

رابعاً: الاستقرار الاقتصادي:

يختلف الاقتصاديون فيما بينهم على نوع الاستقرار الاقتصادي المطلوب، فيرى البعض أنه الحالة التي يتحقق عندها مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، يرى بأنه الحالة التي تتصف باستقرار الأسعار (أو مستويات الأسعار). إلا أن استقرار مستويات الأسعار وتحقيق التوظيف الكامل، يعتبران هدفين أساسيين لأي نظام اقتصادي. لذا فإن مفهوم الاستقرار الاقتصادي هو بشكل عام: نمو الاقتصاد القومي بمعدلات مقبولة في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل. ويمكن إيجاز الشروط الرئيسية للاستقرار الاقتصادي فيما يلي:

1. الاستقرار في الأسعار: أي عدم ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع النهائية بمعدلات مرتفعة وباستمرار.

2. التوظيف الكامل: وهذا لا يعني توظيف كل أفراد المجتمع، ولكن جرى العرف الاقتصادي ألا تزيد البطالة عن (5.4%) من حجم القوى العاملة.

3. النمو الاقتصادي: هو تحقيق معدلات عالية من الدخل القومي الحقيقي، مما يعمل على رفع مستوى المعيشة عن طريق ارتفاع دخول الأفراد بشرط توفر استقرار الأسعار. ويمكننا تفهم أثر النمو الاقتصادي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع إذا ما افترضنا انخفاض معدل نمو الناتج القومي، فانخفاض معدل نمو الناتج القومي مع استمرار تزايد عدد السكان سوف يؤدي إلى تناقص الطلب الكلي، وبالتالي، حدوث الكساد وارتفاع معدلات البطالة وتناقص الإنتاج وسوء حالة ميزان المدفوعات.

خامساً: التضخم:

هو تعبير يطلقه الاقتصاديون عندما تسود حالة من "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار". هذا يعني أننا لا نقول أن هناك تضخماً، حتى لو اتجهت الأسعار إلى الارتفاع المستمر في سلعة معينة أو خدمة معينة أو مجموعة من السلع والخدمات. فالتعريف يوضح أن "المستوى العام للأسعار" يعني الشمول لكافة السلع والخدمات. وكذلك لا يعتبر تضخماً الارتفاع "المؤقت" في المستوى العام للأسعار، لأن التضخم حالة مستمرة ومتواصلة لارتفاع المستوى العام للأسعار. ويمكن التمييز بين أنواع التضخم من حيث:

1. القدرة على الظهور:

- التضخم المكشوف: وهو ذلك الارتفاع في الأسعار الذي لا تواجهه أية محاولات لمنعه أو كبحه أو تحديد سرعته من جانب الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية المؤثرة.
- التضخم المكبوت: وهو لا يعبر عن نفسه في شكل ارتفاع الأسعار. بمعنى عندما تتدخل الدولة لتحديد أسعار السلع جبرياً، فإن ذلك يخفي وراءه ضغوطاً تضخمية، يمكن الكشف عنها لورفعت الحكومة يدها عن التدخل. عندئذ، سيبدأ سباق الأسعار ويستمر. وعند ذلك ينتقل من التضخم المكبوت إلى التضخم المكشوف.

2. الديناميكية أو السرعة في ارتفاع الأسعار:

1. التضخم الزاحف: وهو الارتفاع في الأسعار بمعدلات بطيئة (من 10.5%) سنوياً.
2. التضخم الجامح: وهو الارتفاع في الأسعار بمعدلات سريعة وقافزة (أكثر من 100%) سنوياً.

3. الأسباب:

- تضخم الطلب: هو ارتفاع الأسعار الذي يترتب عليه الزيادة المستمرة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بأكثر من المعروض منها. لذلك فهو يسمى أيضاً بتضخم المشترين.
- تضخم التكاليف: هو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث نتيجة ضغط نقابات العمال من أجل زيادة الأجور، فتزيد الأسعار، فيعاود العمال المطالبة بزيادة الأجور لتعويض أثر زيادة الأسعار وهكذا. وباعتبار أن الأجور هي أهم بنود التكاليف فإنها تعتبر السبب الرئيسي لهذا النوع من التضخم، إضافة إلى أن هناك عناصر أخرى تتسبب في تضخم التكاليف كأسعار السلع الأولية المستوردة أو الخامات المستخدمة.

سادساً: المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية:

يقصد بالمتغيرات الداخلية المتغيرات التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج بعد حله رياضياً، وهي المتغيرات التي يفترض أنها تؤثر على بعضها بعضاً، وتتأثر بالمتغيرات الخارجية، ولكنها لا تؤثر عليها. فإذا كان لدينا نموذج معادلة الدخل القومي التالية:

$$Y = C + I$$

حيث: Y = الدخل القومي

$$C = \text{الإنفاق الاستهلاكي}$$

$$I = \text{الإنفاق الاستثماري الثابت}$$

في هذا النموذج يعتبر الدخل القومي (Y)، والإنفاق الاستهلاكي (C) متغيرات داخلية تتحدد من داخل هذا النموذج الرياضي.

أما المتغيرات الخارجية المتغيرات التي لا تحدد قيمتها من داخل النموذج، وإنما تتحدد أو تقدر قيمتها من عوامل خارجة عنه. إن المتغيرات الخارجية لا تتأثر بالمتغيرات الداخلية أو التي تعتبر ثابتة عند مستوى محدد أثناء عملية تحليل العلاقات بين متغيرات النموذج. هذه المتغيرات على الرغم من ثباتها إلا أنها تؤثر على المتغيرات الداخلية. وفي النموذج السابق يعتبر الإنفاق الاستثماري المستقل (I) هو المتغير الخارجي.

سابعاً: متغيرات الوسيلة والمتغيرات الهادفة:

متغيرات الوسيلة "Instrumental Variables" هي متغيرات خاضعة لسيطرة الحكومة، تستطيع التحكم بها، وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترغب في الوصول إليها مثل: كمية النقود، سعر الصرف، معدلات الضرائب، مستوى الإنفاق الحكومي.

أما المتغيرات الهادفة "Target Variables" وهي المتغيرات التي لا تكون خاضعة لسيطرة الحكومة، ولا تستطيع التأثير عليها أو التحكم فيها مباشرة. بل يمكن للحكومة التأثير فيها بشكل غير مباشر من خلال علاقتها بمتغيرات الوسيلة. وبالتالي فهي تعبر عن درجة نجاح الحكومة في تحقيق سياستها الاقتصادية، ويرتبط هذا النوع من المتغيرات مباشرة بمستوى رفاهية المجتمع.

ثامناً: التوازن والاختلال "Equilibrium and Disequilibrium":

التوازن الاقتصادي: هو الحالة التي يحدث عندها التعادل بين جميع القوى المتضادة.

الاختلال الاقتصادي: هو الحالة التي لا يحدث عندها التعادل أو التوازن.